

شهادة سريان ترخيص مزاولة نشاط إنتاج طاقة كهربائية
من الطاقة الشمسية بنظام تعريفية التغذية
لعام ٢٠٢٣

ترخيص رقم
(SFIT/47)

بيانات المرخص له

الاسم: شركة وينرجي لمشروعات الطاقة المتجددة

رئيس مجلس إدارة الشركة: محمد حسام الدين لطفى محمد توكل

اسم الممثل القانوني للشركة: محمد حسام الدين لطفى محمد توكل

الشكل القانوني للشركة: شركة مساهمة مصرية

عنوان المقر الرئيسي للشركة: ٣١ أش ٢٦ يوليو - القاهرة

رقم التليفون: ٠٢٤٤٨١٤٣٣٥

رقم الفاكس: ٠٢٤٤٨١٤٠٩١

البريد الإلكتروني: m@altawakol.com / moataz.elballat@altawakol.com

رقم القيد في السجل التجاري وتاريخه: ٨٥٧٣٢ في ٢٧/٨/٢٠١٥

بيانات عن النشاط المرخص به

إجمالي الطاقة المتوقع إنتاجها في السنة السادسة من الترخيص (مليون ك.و.س): ٥٩,٧

مدة الترخيص: خمسة وعشرون عاماً تبدأ من ٢٠١٩/٩/٨ تنتهي في ٢٠٤٤/٩/٨

مدة سريان الشهادة حتى ٢٠٢٤/٦/٣٠

قررت لجنة إصدار شهادات سريان تصاريح / تراخيص الطاقة الكهربائية السنوية المشكلة بالجهاز برقم (٥٨) لسنة ٢٠٢١ في الإجتماع الثاني للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ والمنعقد بتاريخ ٢٠٢٣/٧/١٩ الموافقة على إصدار شهادة تجديد سريان الترخيص الممنوح لشركة وينرجي لمشروعات الطاقة المتجددة ضمن برنامج تعريفية التغذية للسنة السادسة وذلك لمدة عام يبدأ من تاريخ نهاية تجديد سريان الترخيص السابق ضمن المرحلة الثانية، وفقاً للقواعد التنظيمية الصادرة من الجهاز في هذا الشأن.

الرئيس التنفيذي

دكتور مهندس / محمد موسى عمران



العملاء وسعر البيع		البيانات الأساسية لمحطات الانتاج			
سعر البيع (قرش/ك.و.س)	العملاء	تاريخ الانشاء	نوع المحطة	إجمالي القدرة الأسمية (م.و)	اسم المحطة
وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٥٣٢ لعام ٢٠١٦ بتعديل أسعار المرحلة الثانية من برنامج تعريف التغذية	الشركة المصرية لنقل الكهرباء	٢٠١٩	طاقة شمسية	٢٠	وينرجي لمشروعات الطاقة المتجددة

٢١٤

وفقاً للمادة رقم ٢٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الكهرباء رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٥
*يرجى العلم بأن أقصى موعد لتقديم كافة البيانات والمعلومات الفنية والمالية والمستندات اللازمة لاستكمال إجراءات استصدار شهادة استمرار
سريان الترخيص هو أربعة أشهر من انتهاء السنة المالية للمرخص له، وفي حالة عدم التزام المرخص له بالمدة المشار إليها تزداد قيمة رسوم
تجديد سريان الترخيص بنسبة ١% من قيمة هذه الرسوم عن كل شهر تأخير أو جزء منه، وبمراعاة عدم تجاوز الحد الأقصى لقيمة الرسوم
المحددة في القانون.